سياسة السكن الاجتماعي بالمغرب: الواقع والرهان

دراسة حالة "إقامة ميكسطا" بمدينة شفشاون (مقاربة سوسيولوجية)

أسامة الوليدي
باحث في علم الاجتماع
مختبر تاريخ، تراث، لغات وعمارة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان - المغرب

عبد الصمد المليلي
باحث في علم الاجتماع
مختبر تاريخ، تراث، لغات وعمارة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان - المغرب

ملخص:

يكتسي السكن في حياة الفرد أهمية بالغة وطابعا خاصا، إذ يُعتبر أحد أهم الحاجات الأساسيات في حياته، لما يُوفّرُه من أمن واستقرار وراحة للإنسان، وقد أولت الدولة المغربية اهتماما بالغا بتوفير السكن لمواطنيها من خلال إعداد برامج للسكن الاجتماعي على نطاق واسع. وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة الميدانية للبحث في إشكالية واقع السكن الاجتماعي بالمغرب ورهاناته، عبر تسليط الضوء على السياسة السكنية التي تبنتها الدولة المغربية بغية التغلب على الأزمة السكنية، ثم مساءلة مدى قدرة السكن الاجتماعي على إشباع الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والثقافية لقاطنيه.

كلمات مفتاحية: السياسة السكنية - السكن الاجتماعي - الأزمة السكنية - "حالة إقامة ميكسطا"- الاحتياجات الاجتماعية والنفسية.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

الوليدي، أسامة. المليلي، عبد الصمد. (2024، نونبر). سياسة السكن الاجتماعي بالمغرب: الواقع والرهان، دراسة حالة "إقامة ميكسطا" بمدينة شفشاون (مقاربة سوسيولوجية). مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 8، السنة الأولى، ص 106-127.

Abstract:

Housing holds significant importance and a special place in an individual's life, as it is considered one of their basic needs, providing security, stability, and comfort. The Moroccan government has shown great interest in providing housing for its citizens through extensive social housing programs. In this context, this field study aims to investigate the reality of social housing in Morocco and its challenges. It sheds light on the housing policies adopted by the Moroccan state to address the housing crisis and examines how well social housing meets the social, psychological, and cultural needs of its residents.

Keywords : Housing Policy, Social Housing, Housing Crisis, "Miksta Residence" Case, Social and Psychological Needs.

المقدمة

يكتسي السكن أهمية بالغة في حياة الأفراد، حيث يعتبر أحد الحاجيات الأساسية للإنسان والأسرة والمجتمع، لما يُوَفّرُه من أمن واستقرار وراحة للإنسان. ويدفع به للعمل في ظروف أحسن ويُمَكّنُه من تقديم مجهود أفضل، وهذا ما ينعكس إيجابا على مسار التنمية في البلاد، وعلى هذا الأساس أولت الدولة المغربية اهتماما بالغا بتوفير السكن لمواطنيها من خلال إعداد برامج للسكن الاجتماعي على نطاق واسع، من أجل استيعاب النقص الذي يعرفه السكن بالمغرب، فضلا عن السماح للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط من الحصول على سكن منخفض التكلفة.

يعتبر السكن حق أساسي لكل الأفراد، وهو جزء جوهري من الحق في الحياة، ومصدرا يستطيع في ظله وبفضله أن يُوفّر الفرد لنفسه الراحة والاستقرار، ويستطيع من خلاله أن يواجه صعوبات الحياة، ويُقدِّم العمل المثمر لمجتمعه. ويُجَسِّد السكن نمطا من الحياة والعلاقات الاجتماعية، لأنه يحقق ذلك التفاعل الإيجابي الموجود بين الإنسان والمجتمع، إذا كان ذلك السكن يضمن للإنسان صحته وأمنه واستقراره ويصون كرامته. ويعتبر المقر الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه، كما أن السكينة والاستقرار شرط ضروري للإنسان من أجل تجديد نشاطه، وبالتالي يعطيه القدرة على مواجهة أعباء الحياة. ولما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان في شكل مغارة وتطور ليأخذ شكل الفخامة في أيامنا هذه.

إن النظرة القديمة التي كان فيها المسكن مجرد مأوى لم يعد لها أي اعتبار في هذا العصر، بسبب طموحات الإنسان، وما وصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي. هذا التطور الحاصل في شكل المساكن جعل المهتمين يصفون أشكال هذه المساكن حسب درجة تناسبها مع متطلبات الإنسان الحديث، ومدى توفيرها للراحة له، ومن هذه التصنيفات في الموسوعة العربية العالمية، حيث يطلق على هذه المساكن "السكن القياسي" أو "السكن اللائق" وهو سكن يحتوي على التهوية والتدفئة مما يساعد على البقاء في حالة جيدة، كما يؤمن كل فرد من أفراد الأسرة له الشعور بالخصوصية والحرية والاستقلالية، كما يجب أن يحتوي المسكن على الماء البارد والساخن وجهاز معد خصيصا للتخلص من النفايات، بالإضافة إلى الإضاءة الكهربائية ليلا وضوء الشمس نهارا. أما المباني المهدمة والرديئة وغير الصحية أو المزدوجة تسمى دون القياسي/اللائق[1].

[1] دليلة زرقة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، **"سياسة السكن والإسكان بين الخطاب والو اقع –دراسة ميدانية بمدينة وهران-"**، جامعة وهران - 2 - محمد بن أحمد، السنة الجامعية 2016-2015، ص ص: 43-44.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة الميدانية للبحث في إشكالية واقع السكن الاجتماعي بالمغرب ورهاناته، من خلال الكشف عن ظروف عيش قاطني هذه المساكن، ومدى رضاهم عن برامج السكن الاجتماعي. واخترنا "إقامة ميكسطا" المتواجدة بمدينة شفشاون كمجال للبحث والدراسة.

تهدف هذه الورقة العلمية، إذن، إلى الكشف عن واقع السكن الاجتماعي بالمغرب، ومعرفة مدى قدرة سياسة السكن الاجتماعي بالمغرب من التغلب على الثقل الاقتصادي والاجتماعي للأزمة السكنية من جهة، ومدى قدرتها على إشباع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية لقاطنيه من جهة ثانية.

وقد اعتمدنا في دراسة وتحليل سياسة السكن الاجتماعي بالمغرب، في جانبها النظري على التعريف بمفاهيم السكن والإسكان، وبالسياسة السكنية باعتبارها جزء من السياسة العامة للدولة، وخصائصها العامة وأهدافها الأساسية، وفي جانبها العملي الميداني تَبَنَّت الدراسة المنهج الكيفي من خلال دراسة حالة "إقامة ميكسطا" بمدينة شفشاون، وإجراء مقابلات نصف موجهة مع عينة عشوائية من الأفراد القاطنين بهذه الإقامة، وبعض المسؤولين على تنفيذ هذا المشروع السكني.

وتجدر الإشارة إلى أن إقامة "ميكسطا" التي اشتغلنا علينا، هي في الأصل تحمل اسم "Résidence la Rosa"، إلا أن قاطني هذه السكنيات، أطلقوا عليها "حي ميكسطا".

1. تقديم مجال الدراسة:

تقع مدينة شفشاون في منطقة أقصى شمال المغرب على سلسلة جبال الريف، وبصورة خاصة على سفح جبل تسملال الذي يقع على ضفة نهر شفشاون اليمنى، ويحدها من الجنوب إقليم وزان وتاونات، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب إقليم تطوان، والعرائش، كما يحدها من الشرق إقليم الحسيمة، ويبلغ مساحتها ما يقرب 4.20 كم^2، ويبلغ عدد سكانها طبقا للإحصائيات الأخيرة لسنة 2014: 42,786 نسمة.

يُطلق على هذه المدينة اسم "آشاون"، وهي تتميز بأبنيتها الهندسية التاريخية، التي تعكس تاريخها العريق، كما تشتهر المدينة بمبانيها وجدرانها ذات اللون الأزرق والأبيض، لذلك يُطلق عليها اسم اللؤلؤة الزرقاء.

خريطة رقم 1: توضح حدود إقليم شفشاون وموقع الجماعة الحضرية.

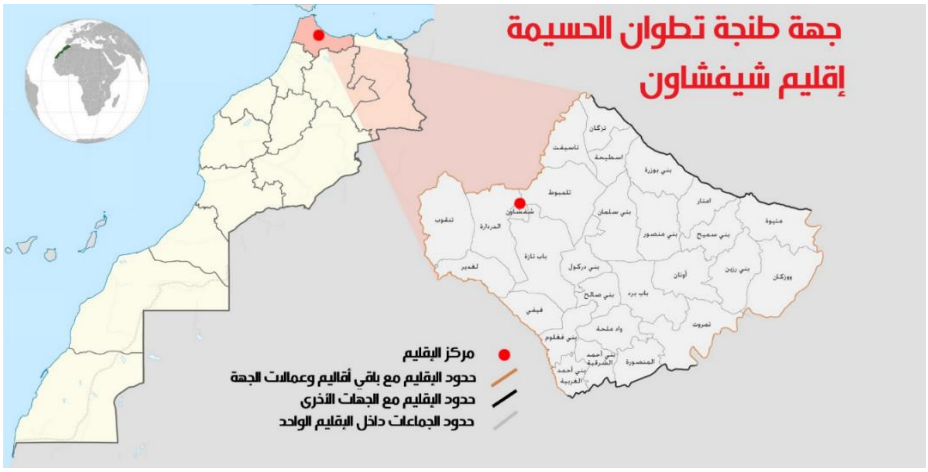

المصدر: إعداد شخصي باستخدام برنامج ArcGIS واعتمادا على التقسيم الإداري الجديد لسنة 2015.

1.1- توصيف حي ميكسطا.

أقيم المشروع من طرف شركة "Mixta Africa" دخل حيز الاستغلال عام 2019 ويعد من البرامج السكنية الحديثة التي كان من شأنها توفير عرض لا بأس به لطالبي السكن الاجتماعي، يحتوي على إقامتين كل واحدة منها موزعة على أربعة أجنحة بارتفاع يصل الى أربع طوابق (R4+)، أما بالنسبة لنمط السكنات فهي من نوع F2 و F3 مساحتها تتراوح ما بين 50 و70م².

صورة رقم 01 و02: توضحان حي ميكسطا بمدينة شفشاون من الخارج.

المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 26 فبراير 2023.

1.2- خصائص ومميزات مجتمع البحث "سكان حي ميكسطا".

انطلاقا من نتائج الدراسة الميدانية، يمكن القول أن مجتمع البحث أو الدراسة (القاطنين والقاطنات بحي ميكسطا) يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي:

متكامل: باعتبار الأسر المكونة لهذا التجمع تأتي من بيئات ومناطق مختلفة "مناطق حضرية، قروية، مناطق من مدن مجاورة .... الخ" أي أنه مزيج من التركيبات العصبية، ومتكامل من حيث المهن، حيث نجد داخل الحي تنوعا في الفئات المهنية التي ينتمي إليها رب الأسرة تعليم، تجارة، حرفيين، إدارة...الخ".

متعلم: باعتباره تجمع يتألف من العديد من الأسر المختلفة والتي لها مستوى تعليمي جيد % 85 جامعي و 15% ثانوي وهو ما يُمَكّنهم من فهم ما يدور حولهم من تفاعلات وعلاقات، بالإضافة إلى قدرتهم على التكيف مع الوضع الجديد، كما أن مستواهم التعليمي يسمح لهم بالاختيار الواعي؛ سواء في شكل الأسرة أو نوع التربية أو طبيعة العلاقات الاجتماعية مع الجيران أو في الوسط الحضري عامة.

شباب: أغلب أفراد العينة من المبحوثين، هم في مقتبل العمر من الشباب بنسبة 85% والكهول 15%، وبالتالي يتضح أن أغلب قاطني الحي هم من الشباب الحديثي العهد بالزواج، وهو ما يعكس ميل هذه الفئة الى الاستقلال عن أسرهم الكبيرة.

قوة اقتصادية وسياسية: أغلب المبحوثين القاطنين بالتجمع السكني موظفين ثابتين في القطاع العام أو الخاص؛ وذلك بنسبة 75% ويشكل ذوي الأعمال الحرة 15% وبالتالي يشكل أفراد الحي قوة اقتصادية، وذلك بما يضمه في تركيبته المتنوعة من قدرات وطاقات مهنية، وهو إلى جانب ذلك كتلة انتخابية هامة في حالة توحدها واتفاقها في القضايا السياسية، كالعملية الانتخابية المحلية والإقليمية مثلا.

2. تحديدات مفاهيمية:

2.1- تعريف السكن:

يشير السكن أو ما يعرف بالسكنى إلى مجموعة كيفيات أشغال واستعمال الأفراد والأسر والجماعات لفضائهم السكني، كما يشير كذلك إلى الإطار الإيكولوجي لحياة نوع ما. فالسكن هو

مكان داخلي، مغلق ومغطى، ويُسكَن بطريقة دائمة، ويعبر عن فضاء اجتماعي وأسري.[1] ويمثل الإطار الأمثل لحفظ خصوصيات الفرد الأساسية، ويُظهر فيه شخصيته الحقيقية.

إن المفهوم البسيط للسكن، والذي يتألف عادة من الجدران والسقف، يبقى بعيدا كل البعد عن المفهوم الحقيقي والشامل له. إن مفهوم السكن الذي يتطلع إليه الإنسان حتى يعيش فيه بكل راحة واستقرار، هو ذلك الحيز المكاني الذي يتجسد من خلال الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع للفرد، باعتباره كائن يسعى إلى تحقيق المزيد من الرفاهية في جميع مجالات الحياة[2]. فالمكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته، وعاملا مؤثرا في صحته النفسية والجسدية والاجتماعية. ويمثل سندا لبناء هوايات متعددة كما يسمح بتطويرها سواء الفردية أو الجماعية، وذلك عن طريق المعاني التي ترتبط به، وكذا التجارب الحياتية التي يعد مسرحا لها[3]. وبما أنّ المسكن هو محور حياتنا الاجتماعية والعاطفية ولربّما الاقتصادية أحيانًا، يجب أن يشكّل ملاذًا لنا ومكانًا نعيش فيه بسلام وأمان وكرامة.

ويظهر استقرار الفرد في المسكن من خلال ثلاث مؤشرات أساسية، وهي:

- الإطار المعيشي والثقافي من خلال شخصيته الفرد والعائلة والمجتمع.
- التهيئة للتمتع بالحياة الخاصة.
- العلاقات ومشاركة السكان في اتخاذ القرار، حيث ظهر هذا المؤشر وبضورة فعالة في الآونة الأخيرة من خلال تشكيل لجان لكل حي من أحياء المدينة.

وتعرف الباحثة "Lita Bane"[4] المسكن بأنه المكان الذي يقيم فيه أفراد تربط بينهم روابط حب وتعاطف، وتنبع فيه علاقة المحبة بين الأبوين، وبين كل فرد من الأسرة، والتي يسعد بهما الأطفال والكبار، وفيه تتم استضافة الأهل والأصدقاء. وينعم فيه الفرد بالراحة والخصوصية والأمان، وتحفظ فيه الثقافات الأساسية ومكونات العادات واللغة والتقاليد ثم تتناقل للصغار،

---

[1] Serfaty Garzon. P .***Chez soi, les territoires de l'intimité***, Paris: Ed, Armand colin, 2003, P61.

ورد عند دليلة زرقة، "سياسة السكن والإسكان بين الخطاب والواقع –دراسة ميدانية بمدينة وهران-"، ص 42.

[2] HAVEL. J.E. ***Habitat et logement***, France: Presses Universitaires de France, 1968, P10.

[3] دليلة زرقة، ص 49.

[4] سلوى محمد سعيد، **الإسكان، المسكن والبيئة**، جدة: دار الشروق، 1986، ص ص: 17-18.

ويشعر فيه الفرد باحترام الآخرين والوفاء والإخلاص والأمانة وأشياء أخرى، إنه مصدر للعطاء والوفاء ومكان لممارسة الهوايات والخلق والإبداع.

وترتبط عملية إنتاج السكن في الأساس بإيديولوجية الدولة ونهجها السياسي، فلقد تعرضت هذه العملية إلى تغير مستمر، نظرا للتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، حيث لم تعد الدولة المتدخل الوحيد في العملية الإنتاجية للسكن، بل العديد من المؤسسات الأخرى، من قبيل الشركات الخاصة...

2.2- تعريف الإسكان:

يعتبر الإسكان من الحاجات الأساسية التي يجب توفرها لعامة الشعب، وبذلك تتحول إلى سياسة اجتماعية في ميدان السكن على درجة عالية الأهمية، وترتبط بمراحل النمو الاقتصادي للمجتمع، وبالطبيعة النفسية والاجتماعية للأفراد، من خلال النظر إلى الإسكان على أنه السكن والحي وما يتوفر عليه هذا الأخير من خدمات ومرافق[1].

يمكن تعريف الإسكان بوجه عام على أنه دراسة للوحدات السكنية التي يعيش فيها الناس، وهو دراسة لسوق إنتاج الإسكان، ولرغبات ومتطلبات الناس الخاصة بمساكنهم، ولمختلف المشاكل التي يتعرضون لها من أجل الحصول على مسكن ملائم، وأيضا تأثير الإسكان على الناس نفسيا واجتماعيا وثقافيا، حيث تتأثر نوعية المسكن الذي تسكنه الأسرة بالبيئة المحيطة[2]. كما يشير الإسكان إلى المجال المنظم والمسكون بالمجتمعات الإنسانية لتنمية إنتاجهم المادي والثقافي، ويتخذ ثلاث وظائف: الإنتاجية، مجال العمل ومجال الحياة.

يعتبر مفهوم الإسكان أوسع من مفهوم السكن، فهو تمثيل واسع للعلاقات بين السكن والمحيط، فهو الرابط بين المجتمع المحلي ومجالاته. إن هذه العلاقة الجدلية بين السكن والمحيط تترجم في دراسة بلوشارت L.Plouchart[3] حول فهم المجمعات الكبرى " Comprendre les grands ensembles"، وتجيبنا على مجموعة من الأسئلة المتمثلة في كيف أن السكان ينتجون علاقاتهم مع المكان؟ وما هي الممارسات والتطلعات والتمثلات مع المجمعات الكبرى؟ وتتحدد من خلال بعض الأعراض المتمثلة في رضى أو عدم رضى السكان، من خلال العلاقات الاجتماعية والجيرة، الأمن

[1] تشارلز إبرمز، **المدينة مشاكل الإسكان**. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1964، ص57.

[2] دليلة زرقة، ص 68.

[3] Cf, Plouchart L .***Comprendre les grands ensembles, une exploration des représentations et des pratiques***.Paris: Ed, L'Harmattan, 1999.

والسلم داخل المجمع، وكذا من خلال الأضواء التي تعكس صورة مشخصة لهذه الفضاءات، وأيضا الاختلالات بين الصورة الجماعية الموجودة في هذه الأحياء وكذا تمثلات سكانها[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مفهومي السكن والإسكان مفهومان مترابطان، وهو ما بينته الباحثة M. Segaud وآخرين في كتاب السكن والإسكان[2]. وأوضحت أن مفهوم السكن هو وحدة من وحدات الإسكان المتمثل في الشقة أو المسكن...الذي يضم فردا أو عددا من الأفراد الذي يتشاركونه في الاستعمال. كما أنه ملك مادي يمكن تحديده في المجتمع من خلال هؤلاء المالكين، وكذا من حيث تموقعه ومن خلال شكله الهندسي.

2.3- تعريف السياسة السكنية:

تشكل السياسة السكنية جزء من السياسة العامة للدولة، وتعبر عن رؤية الفاعلين في مجال السياسات العمومية للتدخل في مجال السكن من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي انطلاقا من الخصوصيات المحلية، والمنطلقات الايديولوجية والثقافة السائدة والمطالب الاجتماعية المعبر عنها، وكذا إمكانية الدولة والأهمية التي يحظى بها القطاع، حيث تبدأ برؤية استراتيجية تترجم إلى تشريعات وقوانين ملزمة لتكفل مختلف الهيئات التنفيذية المركزية وغير المركزية، بعملية تجسيد هذه الرؤية من خلال برامج سكنية[3].

تحيل السياسة السكنية إلى مجموعة منتظمة من المقاييس المنتقاة والموضوعة من طرف الدولة، والهدف الرئيسي منها وضع الوسائل وآليات التدخل في السوق السكني، وضمان التوازن العام بين العرض والطلب، وذلك في احترام معايير السعر والكمية المحددة.

ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص جملة من الخصائص المتعلقة بالسياسة السكنية، وهي:

- ✓ أن السياسة السكنية تكتسي طابعا هاما واستراتيجيا لنمو تطوير بلد ما، حيث أنها ترتبط وتواكب في نفس الوقت هذا التطور سواء على المستوى الاقتصادي أو حتى الاجتماعي.

[1] دليلة زرقة، ص 14.

[2] CF, Segaud M et autres. ***Logement et habitat L'état des savoirs*** . Paris, Ed La découverte, 1998.

[3] عادل مبشور، "السياسة السكنية بالمغرب "، مجلة مغرب القانون، تاريخ النشر 05 أغشت 2020، شوهد في: 2023/03/20، في: https://shorturl.at/guDRS

✓ تُوجّه السياسة السكنية لمحاربة الفروقات الفردية، حيث أنها تترجم في الواقع مبدأ حق الحصول على سكن، وذلك عن طريق تصحيح الاختلافات في مستويات دخول الأفراد من أجل تحقيق عدالة اجتماعية.

✓ تُوَجّه السياسة السكنية من أجل الحد من سوء توزيع السكان على مستوى بلد معين، عن طريق تشجيع السكنات الريفية، باعتبار جل السكان يتمركزون وبكثرة في المناطق الصناعية والمدن الكبرى، مما خلق ظاهرة النزوح الريفي.

✓ أن السياسة السكنية تأخذ بعين الاعتبار مشكل الندرة الاقتصادية نتيجة نقص المواد الاقتصادية من جهة، وزيادة الحاجات من جهة أخرى، حيث أنها تحارب ظاهرة سوء استغلال الأراضي، وسوء استغلال مواد البناء وطرق استعمالها، بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المالية.[1]

وما تجدر الإشارة إليها هو أن الهدف الأساسي للسياسة السكنية غالبا ما يكون مرتبط بعملية إسكان بكميات كبيرة، دون مراعاة الجانب الجمالي لذلك المجال، وبالتالي عدم توفر الشروط اللازمة للراحة والاستقرار والترفيه لقاطنيه.

3. تأطير سوسيولوجي لموضوع السكن.

يعتبر السكن أحد الحاجات الأساسية للإنسان، وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة، ويترك أثرا اجتماعيا على الفرد، باعتبار الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يمكنه العيش لوحده خارج المجتمع. من هنا يحظى السكن بأهمية كبيرة تتجلى من خلال مفهومه الواسع، ومن خلال دوره الكبير سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وحتى السياسي.

يعتبر السكن الحضري (السكن في المدينة) في مخيال الريفيين الحل الأمثل لتلبية جملة من الاحتياجات وتحقيق مجموعة من التطلعات والطموحات تصبو إلى ترقية أوضاعهم ماديا ومعنويا. كما أن المدينة تحمل معها فرصا متعددة منها الحصول على منصب يجني منه دخلا، ظروف عمل أقل مشقة، بالإضافة إلى توفير سكن لائق بما فيه من خدمات اجتماعية كثيرة (المدرسة، أماكن الترفيه، إدارات...).

يسمح المسكن بوجود الحياة واستمرارها وتحقيق الأمن والحماية للأفراد من الأخطار (الأخطار الطبيعية والاعتداءات الإنسانية: السطو والسرقة...)، وعلى اعتبار السكن هو ذلك المأوى الذي يحمي الأفراد والأسر من قساوة العوامل الطبيعية، يقول ابن خلدون قائلا: "اعلم أن

[1] دليلة زرقة، ص ص: 63-62.

المدن قرار تتخذه الأمم عند الغاية المطلوبة... وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار، ولما كان ذلك للقرار والمأوى، وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها"[1]. ويضيف الباحث X. Thyssen بأن "الوظيفة الأولية للمسكن هي إيجاد فضاء واق"[2]. معتبرا أن المسكن قوقعة وظيفتها الأساسية الحماية من تقلبات الطقس في الخارج، وهذه الحماية، إضافة إلى تأثيرها على ما يرتبط بها من نشاطات يومية: طبخ، أكل، نوم، اجتماع أفراد الأسرة... فبغرض الحفاظ على الحياة واستمرارها، وكذا الرغبة في البقاء كانت الدافع لتحدي عوامل الطبيعة. وبهذا سعى الإنسان إلى حماية الفضاء الحميمي (المسكن) وتوفير الحماية له، وجعله بعيدا عن كل الأخطار، فالإنسان يحاول أن يجعل من مسكنه فضاء مغلقا، وبعيدا عن كل الأنظار، لأن الإنسان كان بحاجة دائمة لما يحجب به حياته الشخصية عن كل ما يمثل العالم الخارجي، فبالرغم من كون المسكن لا يحمي من عدد من الأخطار إلا أن الإنسان لم يستطع العيش إلا مع تواجد أربعة جدران[3].

يقول م بريي (M. Bryee)[4] أن السكن هو المكان الذي يسكن فيه الفرد، ويعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته وعاملا مؤثرا في صحته النفسية والجسدية والاجتماعية، ويشكل المسكن مسألة اقتصادية أو بالأحرى محصلة مجموعة من العوامل الاقتصادية مثل تكاليف الموقع والبناء والصيانة. ويرى بيار جورج (Pierre George)[5] كذلك، أن السكن لا يقدم الوظيفة العضوية فقط بل يعتبر عنصرا أساسيا في الربط بين الفرد والأسرة والوسط الاجتماعي، ويربط الصلة اليومية بالإطار التاريخي والجمالي والوظيفي مما يضع نموذجا من الإنسانية[6]. فالفضاء السكني هو نسق للتواصل، فحاجة الإنسان الطبيعية تحتم عليه العيش داخل النسق الاجتماعي، ولا يمكنه العيش بمعزل عن الآخرين. وهو ما عَبَّر عنه الباحث حجيج بالقول أن "الفضاء السكني لا يعبر فقط عن وظيفة بيولوجية أي الحماية بل هو تعبير اجتماعي".[7] وبهذا يكون السكن عبارة عن

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة**، تاريخ العلامة ابن خلدون، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1986، ص 636.

[2] Thyssen.X. ***Des manières d'habiter dans le sahel Tunisien*** .Paris: Ed, CNRS, 1983, P 43.

[3] Massabuau J .***La maison espace social.*** Paris: Ed, PUF, 1983, P P: 49-50.

[4] حسين رشوان، **مشكلات المدينة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 95.

[5] عبد الحميد ديلمي، **دراسة في العمران السكن والإسكان**، مختبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، 2007، ص 37.

[6] دليلة زرقة، ص 13.

[7] Hadjidj.El. ***«Urbanification» et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran***, thèse de doctorat d'Etat en sociologie, Université d'Oran, juin 2001. P 403

حلقة وصل بين الفرد المجتمع، وإحدى آليات الدمج الاجتماعي، طالما أن الاستقلال بالسكن يرتبط إلى حد بعيد بمؤسسة الزواج بما تعنيه من الانتماء والضبط والالتزام.

يشير الباحث موريس هولبواش "Maurice Halbwachs" إلى أن الفضاء هو المكان الأمثل لتسجيل الذاكرة الجماعية وحفظها[1]، وهنا يتعدى الفضاء خاصية الجمود إلى الحركة والحياة، بما تختزنه من تعابير ورموز لهذه الأخيرة، فالإنجازات العمرانية تنتمي إلى شبكة الرموز تعبر عن المخيال الاجتماعي.[2]

لقد استخدم الباحث P H CHombart de Lauwe[3] مفهوم الحاجة إلى المسكن التي تخص الفرد والأسرة للحفاظ على استمرارية حياتهم، كما رَكَّز على المسكن كأهم حاجة تلبى، وإثر معالجته للسلوك الأسري داخل المسكن حدد ما تحتاجه الأسرة لتستقر وتنمو، وحددها فيما يلي: الحاجة إلى امتلاك المجال، الحاجة إلى الشعور بالاستقلالية داخل المسكن، الحاجة إلى الراحة النفسية والجسدية، الحاجة إلى وجود علاقات خارج محيط المسكن. كما أشار الباحث إلى أن المسكن لا يكمن فقط في توفير وتملك المجال الداخلي، وإنما حتى من خلال المجال الخارجي، وهذا في إطار عملية الإسكان.

وركزا كل من R. Moore وJ. Rex في بحوثهما على المسكن، فتوصلا من خلال دراستهما إلى أن متغير العنصرية تؤثر على من هم أحق بالمسكن، فميز بين ثلاث طبقات وهي: طبقة تقيم في مسكن تملكه وهي أكثر الطبقات حظا، الطبقة الثانية هي الطبقة التي تنتظم في مساكن حكومية في إطار الإسكان بطريقة الإيجار، وفي الأخير طبقة تستأجر من الأفراد مساكن للإقامة (إيجار خاص)[4].

ويشير الاتجاه البنائي ل مانويل كاستلز M. Castells إلى أن المسكن هو مركب مهم يضم مجموعة من المركبات الجزئية تشكل الفضاءات الداخلية أو المجالات أو الفراغات خصصت لأداء وظائف محددة على بعضها البعض اعتمادا متبادلا، وتشكلت تبعا لخصائص مستخدميها وتلبية لحاجاته[5].

---

[1] Chandoin O. ***La ville des individus, sociologie, urbanisme et architecture, propos croisés***. Paris: Ed, L'Harmattan, 2004, P 32.

[2] Chandoin O. ***La ville des individus, sociologie, urbanisme et architecture, propos croisés***. P 22.

[3] CF, P H CHombart de Lauwe. ***Des hommes et des villes***. Paris: Ed, Payot, 1996

[4] دليلة زرقة، ص 15.

[5] Castells. M. ***La question Urbaine***. Paris: Ed, Maspero, 1972, P 42.

إن طرح فكرة المدينة للجميع، موازية لفكرة "هنري لوفيبر" (H. Lefebvre) من خلال مفهوم "الحق في المدينة"، فالحق في المدينة يتجلى من خلال السكن فيها، باعتبار أنها حق للجميع[1]. وتتم هذه العملية بالتقاء المجتمع مع الدولة بمناسبة المدينة؛ حيث الدولة هي الفاعل المخطط والمصمم والباني للمدينة، وهي المتحكم في قوانين تنظيمها وتسييرها نظريا. والمجتمع هو الفاعل الاجتماعي في المدينة، والمرشح للسكن، وهذا من خلال الطلبات المقدمة وفق العروض السكنية المختلفة من طرف المدينة.

إن التراث الفكري لهنري لوفيبر (H. Lefebvre) يطرح مسألة سياسات إنتاج الفضاء في مضمون الثورة الحضرية "La Révolution Urbaine"[2] ، حيث أن موضوع إنتاج المدينة يأخذنا دائما إلى طرح الإشكاليات حول الفضاء والسياسة والدولة، وحول الحياة اليومية. فكتابات هنري لوفيبر لا تعزل كل ما هو حضري عن السياسي في كتاباته السوسيولوجية، فهو يجمع بينهما دائما من خلال دراسة الحياة اليومية. ذلك أن تضخم الظاهرة الحضرية في المجتمعات الحديثة توحي بتدهور حالة المدينة، بالرغم من أنها كانت تمثل مستقبل البشرية.

ففي المدينة، يتصادم المنطق الاقتصادي للسياسي والإيديولوجية المهيمنة التي تبني المدن من أجل الإسكان فقط. وهذا ما يجعل كل مشروع حضري متبنى من قبل الدولة على محك النقاش، فالسياسات السكنية لا تقرأ إلا في إطار مشروع السياسة الحضرية للدولة[3].

لقد أصبحت المدينة هياكل بدون روح ثقافية، وتحولت معه إلى سوق تغلب عليه روح العشوائية، وأضحى المجتمع لا يمثل أكثر من حشد للأفراد الذين لا تربط بينهم رابطة بالمعنى السوسيولوجي، هكذا أصبحت رغبات الإنسان (ساكن المدينة) لا تلبي طموحاته، بفعل الصعوبات اليومية اليت يعيشها. وهذا ما أدى إلى انتشار وتفاقم العديد من المشاكل الاجتماعية والإيكولوجية، والتي يمكن أن نسميها ب أزمة حضرية.

---

[1] Cf, H. Lefebvre. ***Le droit à la Ville. Suivi d'Espace et politique***. Paris: Anthropos, Collection Points, 1974.

[2] Cf, H. Lefebvre. ***La Révolution Urbaine***. Paris: Gallimard, 1970.

[3] تعتبر السياسة الحضرية مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتبناها الدولة أو الإدارة الحضرية من أجل تسير وتنظيم ومراقبة المجالات الحضرية وتشكيل بناء عمراني متطور متوازن، يتم استغلاله من طرف السكان في ظل الإمكانيات المادية والبشرية وكذا الأهداف الوطنية والجهوية والمحلية آخذة بعين الاعتبار التجهيز كالسكن والتعليم والتهيئة العامة والبعد التنموي الذي تصب فيه السياسة الحضرية. وهذا من أجل النهوض بالبناء الاجتماعي والتصدي للتدهور العمراني.

4. الحق في الولوج إلى سكن لائق.

إنّ حَقّ كلّ مواطن مغربيّ في "سكن لائق"[1] هو حقّ تضمَنُه، في المقامِ الأول، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة المغربية، والتي تسمو على التشريعات الوطنية. ونشير في هذا الصدد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 دجنبر 1948 الذي أقر في المادة 25 الحق في السكن الملائم والاعتراف به كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي كاف، شأنه في ذلك شأن مستوى التغذية واللباس والعلاجات الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية[2]. وهو ما قال به المفكر "نفيت آدم" N. Adam في كتابه "المشكل الاقتصادي للسكن" على أن السكن عبارة عن "حق أو إحدى عناصر مستوى المعيشة شأنه شأن الغذاء وجميع متطلبات الحياة"[3].

كما أقرت المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان بالحق في السكن، فالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على سبيل المثال ينص في المادة 11 على ما يلي "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من...المأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية"[4].

ومن جهته، فإن الفصل 31 من الدستور المغربي، يؤكد على الحق في السكن[5]، كما أن الميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد دعا السلطات العمومية إلى ضمان الحق في الولوج إلى سكن لائق، مع تحديد هدف لهذا الحق يقوم على تحسين شروط الولوج إلى سكن ملائم لفائدة جميع الناس. إن الحق في السكن معناه حق كل فرد في التوفر على مكان لائق ومناسب لرفاهه الاجتماعي[6]. ولهذا أولت توجهات أهداف التنمية المستدامة بالدولة المغربية أهمية خاصة للتنمية الاجتماعية وتحسين شروط عيش المواطنين والمواطنات.

إن توفير السكن اللائق والملائم يعد أحد مقومات الحياة الأساسية التي تساهم في عمليات التنمية، حيث يشكل قاعدة استقرار الحياة العائلية وصيانة الأسرة، إضافة إلى انعكاساته على

---

[1] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **الحق في السكن اللائق**، صحيفة الوقائع رقم 21، جنيف، 2010، ص 3.

[2] **وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان**، 10 دجنبر 1948.

[3] Adam. N. A. ***The economic problem of housing***. England: Ed Land, Me Camilllion, 1975, P 189.

[4] **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** لعام 1966.

[5] المملكة المغربية، **الدستور المغربي**، 2011.

[6] المملكة المغربية، **السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه**، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، ص 16.

مستوى الاقتصاد الوطني ككل لكونه يعمل على تنشيط مختلف القطاعات المرتبطة به، ويُوفر العديد من فرص الشغل. فالعلاقة بين السكن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية علاقة متبادلة؛ إذ أن التغلب على مشاكل السكن يعتبر في حد ذاته من بين المعايير الأساسية التي تدخل في تقييم درجة نمو دولة ما، فالسكن يعتبر وبدون منازع مقياسا من مقاييس النمو، كما أن النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يعتبر كذلك إلا إذا استطاع احتواء مشاكل السكن وإيجاد الحلول الملائمة لتوفير السكن لكل المواطنين[1].

5. و اقع السكن الاجتماعي بالمغرب:

لقد أولت السلطات العمومية منذ الاستقلال وبالخصوص خلال العشرين سنة الماضية، عناية كبيرة للسكن الاجتماعي، بهدف تدارك الخصاص واستباق الحاجات المستقبلية نتيجة التزايد الديموغرافي والهجرة القروية وارتفاع حدة الضغط على المدن.

يعتبر قطاع الإسكان من أهم المجالات التي عرفت تدخلات عدة للدولة بهدف الرفع من مستوى السكن، باعتباره مظهرا من مظاهر التحضر، والحد من العجز الحاصل في هذا القطاع. وقد اتخذت وسائل تدخل الدولة عدة أشكال متنوعة وذات أبعاد مختلفة، فهي تدخل إما مباشرة بإنجاز مشاريع سكنية وإما عن طريق وضع سياسات عمومية[2] بغية توجيه القطاع وتحديد أهداف مستقبلية[3].

ومن أجل محاربة السكن غير اللائق وتيسير ولوج مختلف الفئات الاجتماعية إلى مساكن لائقة، اعتمدت الدولة إنعاش السكن الاجتماعي كأولوية وطنية. ويهدف هذا النوع من السكن إلى الإسهام، في إطار التنمية البشرية، في مكافحة السكن غير اللائق. كما أدى الاهتمام الخاص الذي منحته الدولة للسكن الاجتماعي، على مر السنين، إلى تنفيذ برامج محددة لإنتاج مساكن بأسعار ملائمة. ويندرج برنامج السكن الاجتماعي في إطار هذه السياسة الاستباقية للدولة.[4]

---

[1] عادل مبشور، نفس المرجع السابق.

[2] يمكن تعريف السياسة العمومية السكنية بأنها مجموعة من الأنشطة والبرامج والقرارات التي تتبناها الحكومة، وتعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة من أجل التدخل في قطاع السكن لضمان التوازن بين العرض والطلب، ومحاربة أزمة السكن، والحد من انتشار السكن العشوائي، وتيسير استفادة المواطنين من الحق في السكن.

[3] عادل مبشور، نفس المرجع السابق.

[4] المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، **دراسة حول تقييم برنامج السكن الاجتماعي**. 2021.

يشير السكن الاجتماعي إلى السكن الذي يستفيد الفرد في إنجازه من مساعدات مباشرة أو غير مباشرة من قبل السلطات المحلية، أو الجماعات المحلية، والذي يخصص لإسكان الأشخاص ذوي الدخل المحدود أو المتوسط. البسيط والمتوسط.

ويعتبر سكنا اجتماعيا كل سكن مموّل من أموال الخزينة العمومية، فالتعريف البسيط للسكن الاجتماعي يرتبط أساسا بالدخل المادي للأسرة التي لم تتمكن من إيجاد سكن لائق في ظل الأوضاع المالية للبلاد، أما التعريف الدقيق للسكن الاجتماعي فلابد أن يتضمن المعايير التالية، وفي غيابها يفقد السكن الاجتماعي مدلوله:

- دعم الدولة للسكن الاجتماعي بصورة واضحة.
- يستهدف السكن الاجتماعي الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط ممن لا يمكنهم بدون دعم الدولة الحصول على السكن.
- ارتباط السكن الاجتماعي بتنمية خدمة الوظيفة الاجتماعية.

وفي دراسة حديثة لوزارة الإسكان وسياسة المدينة صدرت سنة (2016) أكدت أن أكثر من 1.5 مليون مستفيد من برامج السكن الاجتماعي عبروا عن رغبتهم في تغيير سكناهم بعد بضع سنوات، بحثا عن ظروف إقامة ملائمة، مما يعكس عدم الارتياح للمنتوج المعروض في السوق[1]. فمسألة توفير سكن للفئات الفقيرة ليست وحدها كافية لتقوية الادماج وضمان شروط الارتقاء الاجتماعي للأفراد والأسر. تحقيق هذا الهدف وضمان استدامته يبقى رهين بالانتقال من برامج سكنية "منعزلة" إلى سياسة إسكانية مندمجة وموفرة للخدمات الأساسية من شغل وصحة وتعليم ووسائل اتصال وتواصل كافية. لذلك تمثل التقائية عمليات مختلف المتدخلين عنصرا حاسما في توفير المناخ المساعد على الادماج والتماسك الاجتماعي، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع المشروع الواضح وبناء الأداة القادرة على التنفيذ والمؤطرة بوضوح المهام والمسؤوليات.

6. مستوى رضا المبحوثين عن السكن الاجتماعي:

باستقرائنا لآراء السكان المستجوبين من خلال المقابلة التي تم إجراؤها معهم، حول مدى رضاهم عن نوعية المسكن المسلم لهم، وجدنا أن 52% يعتبرون أن المسكن ذو نوعية رديئة معللين رأيهم؛ بضيق المسكن ونقص المساحة في الغرف وهشاشة البناء وضعف جودته، وفي هذا

[1] المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، **دراسة حول تقييم برامج السكن الاجتماعي بالمغرب**، 2016.

الإطار يقول أحد المبحوثين: "**لقد تبين لنا بعد الاستقرار في المنزل بروز مشاكل تقنية في المنزل، من قبيل تسرب المياه من سقوف المراحيض، وكذا تبلل الجدران في فصل الشتاء، إلى جانب اختلالات أخرى تتمثل في مشاكل مياه الصرف الصحي الذي يزعج ويؤرق سكان الإقامات في الحي، ففي حالة وجود تسريبات في إحدى القنوات فإنه يؤثر سلبا على الإقامة بأكملها، وذلك لكون الصرف الصحي مشترك من الأعلى إلى الأسفل أو العكس، الأمر الذي يجعل العلاقات الاجتماعية بين الجيران مضطربة وغير مستقرة قد تصل الى حد النزاعات.**" و42% يعتبرون أن المسكن ذو نوعية متوسطة وتتوفر فيه شروط الراحة. بينما 06% من المبحوثين يعتبرون أن نوعية المسكن جيدة مقارنة مع ما هو موجود في مدن أخرى.

يعكس التحليل الإحصائي للمعطيات المحصل عليها بواسطة دليل المقابلة، أن معظم الحالات المدروسة وذلك بنسبة 66% أن حجم المسكن لا يتناسب مع حجم الأسرة، وهذا ما يجعلهم يُفكّرون بشكل جدي في تغيير السكن عندما تتوفر لهم الامكانية للقيام بذلك، لأنهم لا يشعرون بالراحة وهو ما يعبر عنه أحد المبحوثين قائلا: "**لا أُخفيكم سرا أنا جد نادم لاقتنائي هذه الشقة، لأنها ضيقة ولا تفي بحاجيات أسرتي الصغيرة المكونة من أربع أفراد، وكذلك لأنها تشعرني بالحرج عندما أكون على موعد لاستقبال الضيوف في منزلي**"، ويضيف مبحوث آخر في نفس السياق: "**نفكر أنا وزوجتي بالفعل في بيع هذه الشقة والبحث عن مسكن آخر، لأننا صرنا مقتنعين بكون هذا المسكن لن يكون مريحا لنا ولأولادنا في المستقبل**". يتضح من خلال المعطيات الميدانية، أن شريحة واسعة من القاطنين بهذه المساكن غير راضون عن تصميم المنزل وعن صغر حجمه الذي لا يستجيب لحاجيات الأسرة من الناحية الديموغرافية والاجتماعية والثقافية، وهنا يجب التأكيد على أن المسكن بنية اجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى قبل أن يكون مجموعة جدران وأرضيات وأسقف، وعليه كان لزاما على المسؤولين على هذا المشروع الأخذ بعين الاعتبارالبعد الاجتماعي في تصميم وتخطيط الأحياء السكنية الجماعية، من أجل خلق جو مريح يساعد أفراد الأسرة على الاستقرار النفسي والاجتماعي.

إن غالبية السكان، والذين تقدر نسبتهم ب 65%من العينة المدروسة قاموا بإجراء تغييرات على مساكنهم وهي نسبة مرتفعة، وهذا ما يدل على عدم تلاءم المسكن مع نمط حياة السكان وطريقتهم في العيش، الأمر الذي يدفعهم إلى إجراء تعديلات في المسكن من أجل خلق فضاءات مفقودة هي في حاجة إليها، وقد اقتصر هذا التغيير على الفضاء الداخلي للمنزل في حين لم تمتد يد التغيير إلى الواجهة وهو ما حافظ على جمالية الحي وتناسقه وعن مبررات هذه التغييرات يقول

أحد المبحوثين: "**إن التصميم الداخلي للمنزل كان يشعرني بالقلق والانزعاج لعدم قدرتي على التنقل بسهولة و انسيابية، فمنزلي كان مكونا من ثلاث غرف صغيرة جدا وبهو على شاكلة Lوهو الأمر الذي لم يرقني فاضطررت الى جمع الغرفتين في غرفة واحدة كما عمدت إلى توسيع بهو البيت حتى أشعر قليلا بالراحة**". يجدر التوضيح هنا إلى أن غالبية الأشخاص الذين أدخلوا تعديلات على منازلهم عملوا على توسيع بهو المنزل، وهذا في نظرنا له دلالة سوسيولوجية هامة، وهو أن الأسر المغربية وعلى الرغم من التغير الاجتماعي الذي مس بنيتها ووظيفتها لازالت محافظة على الطابع الاجتماعي الذي يتجلى في تبادل الزيارات في الأعياد والمناسبات والعطل الرسمية وخلال الأفراح والمآتم، وبالتالي يكون لبهو المنزل أهمية كبرى ولذلك فهو يحظى بالعناية والاهتمام من طرف الأسر المغربية، وفي سياق البحث عن الدواعي الموضوعية التي دفعت السكان نحو إحداث تغييرات على مقر سكناهم، يقول أحد المبحوثين: "**لقد كنت مضطرا الى إحداث مجموعة من التغييرات وذلك راجع إلى أن الشركة المسؤولة على البناء لم تحسن التصميم ولم تراعي الجودة في البناء، حيث قمت بتغيير البلاط ووضع الجبس في السقف وصباغة الجدران من جديد**".

وشمل التغيير كذلك حسب مجموعة من الشهادات مدخل العمارة، حيث تكلفت الساكنة بإعادة صباغة جدران سلالم الإقامة وتغيير بلاطها وكذا تغيير التركيب الكهربائي للإقامة وهو ما كلف السكان ثمنا باهظا.

لقد عَبّرت غالبية المبحوثين عن استيائهم من افتقار الحي لمرافق الترفيه؛ كالحدائق والساحات المرفقة بألعاب الأطفال، والتي تعتبر ضرورة حتمية من وجهة نظرهم في ظل ضيق المسكن. تقول إحدى المبحوثات في هذا السياق: "**في ظل غياب حدائق ملاعب للأطفال أضطر إلى اصطحاب أطفالي دائما وبشكل متكرر الى الساحات العمومية من اجل اللعب وتفريغ طاقاتهم لأنني صراحة أمنعهم من الجري والقفز ورفع صوتهم داخل المنزل تجنبا لإزعاج الجيران المجاورين لشقتي، صراحة إنه لأمر سيئ فما يفصل بيننا سوى جدار رفيع لدرجة أنني أسمع حديثهم كما لو أنهم أمامي....**"، يتضح من خلال تصريح المبحوثة أن التقارب المكاني يخلق توترا واضطرابا سلوكيا لأفراد الأسرة لأنه يحد من سلوكياتهم ويمنعهم من العيش في المنزل على سجيتهم، وهو ما يؤثر سلبا على الاستقرار النفسي للأفراد خصوصا الأطفال منهم.

7. العلاقات الاجتماعية داخل الإقامات السكنية بالحي.

أثرت البرامج السكنية الجديدة ومن بينها السكن الاجتماعي، على قوة وصلابة العلاقات الاجتماعية بين الجيران، كما كان الشأن في مساكن الأحياء التقليدية، وهو ما وضحته النتائج المتوصل إليها من خلال البحث الميداني، حيث نلاحظ أن العلاقات بين الجيران هي علاقات أكثرها عادية وحسنة أو سطحية ان صح القول أي علاقة الوجه للوجه فقط، وهذا ما يؤكده حوالي 65% من مجموع أفراد العينة، تليها نسبة تقدر بـ30% علاقتهم جيدة يسودها الاحترام والتقدير والتعاون المتبادل وهو ما يعبر عنه أحد المبحوثين: "**علاقتي بجيراني يطبعها الاحترام والتقدير، نتبادل الزيارات فيما بيننا، كما أننا ننظم رحلات ونزهات مع بعضنا البعض وهو ما ينعكس إيجابا على حياتنا اليومية** "، في حين عبرت 4 % من أفراد العينة المشاركة في البحث أن العلاقة التي تربطهم بالجيران علاقة سيئة.

استنادا الى ما سبق، يتضح أن العلاقات الاجتماعية بين الجيران هي علاقات سطحية نشأت من خلال تواجدهم جنبا الى جنب بالإقامة بالحي، ومن خلال التفاعل اليومي مع بعضهم البعض من خلال تبادل التحية عند اللقاء في مدخل الإقامة أو في المسجد فقط ولهذا فأغلبهم لا يتبادلون الزيارات مع بعضهم ويعود السبب حسب تصريحات العديد منهم الى انعدام الثقة وأحيانا الى انعدام القرابة وهي ظواهر لم تكن سابقا في مجتمعاتنا وساهمت بشكل كبير في ضعف علاقات الجيرة وتفككها، في هذا السياق تعبر إحدى المبحوثات: "**أُفضِّل الحفاظ على مسافة بيني وبين جيراني حتى تدوم العشرة ويستمر الاحترام بيننا**" ويضيف مبحوث آخر في نفس السياق: "**علاقتنا بالجيران يسودها الاحترام والتقدير المتبادل، كل واحد منا له عالمه واهتماماته و انشغالاته الخاصة به، نكتفي بإلقاء التحية على بعضنا البعض ونتواصل أحيانا ونتبادل الآراء إذا اقتضت الضرورة ذلك**".

يتضح أن فرص تبادل الزيارات والالتقاء بالجيران قليلة بالحي، ويمكن تفسير ذلك بنمط الحياة اليومية، حيث مواقيت الدخول والخروج تختلف من أسرة الأخرى، وعادة ما يقضي أفراد الأسرة وقت المساء بالبيت للراحة، بعد قضاء يومهم في العمل خارج البيت، ويمكن في هذا الإطار القول أن عمل المرأة ساهم بشكل كبير في فتور وضمور العلاقات الاجتماعية بين القاطنين في الإقامة الواحدة، فالمرأة العاملة تعيش عدة أدوار، ومراكز اجتماعية مختلفة فهي أم وربة بيت وموظفة ولكل دور أو وظيفة متطلباتها، والتي قد لا تنسجم مع متطلبات الوظائف الأخرى، بل وربما تتعارض معها، فضلا عن أن الإحساس بضرورة الوفاء بمتطلبات هذه الأدوار يجعلها تعيش

صراعات عميقة، وهو ما قد يؤثر على علاقاتها الاجتماعية بالجيران حيث تسعى في أوقات فراغها الى القيام بأعباء المنزل وقضاء وقت مع أطفالها وعائلتها الصغيرة والكبيرة، وفي هذا السياق تقول إحدى المبحوثات بصدد علاقتها مع الجيران: "**علاقتي بجير اني جيدة وهي في نفس الأن محدودة للغاية، فأنا شخصيا لا وقت لدي لقضائه في تبادل الزيارات مع جير اني، فأنا بالكاد أستطيع التوفيق بين عملي كموظفة في قطاع التعليم وبين واجباتي كأم وزوجة، لذلك فعلاقتي بالجيران تظل علاقة سطحية لا غير**". وتضيف مبحوثة أخرى قائلة: "**أعتقد أن الجميع بدأ يتوجس من الأخر والجميع أصبح يبحث عن راحة البال والابتعاد عن القيل والقال**". يبدو إذن، أن عامل الثقة شرط أساسي في تكوين الروابط الاجتماعية بين الجيران، فكلما انعدمت الثقة اتجه الأفراد أكثر نحو الفردانية، وعدم تعميق الصلات بين الجيران. فبروز مسألة الشك من الجار يقتضي عدم مخالطته، كما ظهر في التعليق أعلاه، يتضح من خلال هذه التصريحات أن العلاقات الاجتماعية أصبحت تتأثر بضغط الحياة اليومية، حيث لم يعد الأفراد قادرين على المحافظة على تلك العلاقات التقليدية الهادئة والبسيطة. كما أصبح عسيرا عليهم إقامة علاقات وطيدة وقوية ومتينة، نتيجة رحلة العمل اليومية من مقر العمل الى المسكن والالتزامات الأسرية.

بالإضافة إلى عامل ضغط العمل وضيق الوقت، فإن التصميم العمراني للمساكن بالحي لا يُوفر مساحة لتبادل الزيارات اليومية أو الأسبوعية بشكل مستمر بين الجيران، أو حتى أبنائهم، وحتى وان سنحت الفرصة بعض المرات للزيارة فإنها تتم بعد ترتيبات مسبقة، في هذا الإطار يقول أحد المبحوثين: "**بالنسبة لي أفسر ضعف العلاقات الاجتماعية بين الجيران في مرحلتنا الراهنة بظروف العمل وطبيعة المسكن الذي لا يساعد صراحة على تبادل الزيارات بين الأقارب والجيران ذلك نظرا لضيق المساحة وطبيعة التصميم التي لا تساعد على التجمعات**". نستنتج من خلال هذا التصريح أن نوعية المسكن تلعب دورا هاما في تراجع العلاقات بين الجيران والأسر، وهوما يشكل مؤشرا كافيا على ضعف الخدمات التي تقدمها هذه المساكن موضوع الدراسة من حيث التنوع الفراغي، هذا فضلا عن كونها تسبب نقصا في الدفء الأسري، و تلعب دورا في فك روابط شبكة العلاقات الاجتماعية، لأن عملية تصميم هذه المساكن تعتمد في أغلب الأحيان على النماذج المستوردة من الخارج التي لا تراعي متطلبات واحتياجات مستعمليها، ما ينتج عنه حالة من التوتر وعدم الرضا من طرف القاطنين بها، وهو ما يبرر إقدامهم على إحداث تغييرات في البنية الداخلية لهذه المساكن.

خاتمة

جاءت هذه الدراسة الميدانية كمحاولة منا لتقييم رضا الساكنين في البيئة السكنية الجماعية الاجتماعية، ولمعرفة العوامل التي تتحكم في ذلك، حيث قمنا بتسليط الضوء على حي "ميكسطا" بمدينة شفشاون. وقد اتضح لنا أن فئة عريضة من المشاركين في البحث، عبروا عن عدم رضاهم عن مقر سكناهم الجديد، والسبب في ذلك راجع بالأساس إلى نقص في بعض المرافق الضرورية من قبيل الحدائق والمساحات الخضراء، وأماكن مخصصة للعب الأطفال، ومتجر لبيع المواد الغذائية، بالإضافة إلى عدم شعورهم بالراحة داخل مساكنهم بسبب الضيق مقارنة مع عدد أفراد الأسرة، واستيائهم من طبيعة المواد المستعملة في البناء التي لم يتم اختيارها بالعناية والجودة اللازمتين من طرف المقاولة المسؤولة على البناء، وهذا ما أحدث مشاكل بالجملة كالرطوبة في الجدران الداخلية، النوعية الرديئة للبلاط والطلاء المستعمل وأنابيب الصرف الصحي، والتركيب الكهربائي المستعمل في العمارة، كل هذه المشاكل جعلتهم يقومون بصيانة دورية، وبالتالي زيادة في المصاريف والتكاليف.

وتم التوصل، كذلك إلى أن طبيعة المسكن وعلى الرغم من التقارب المجالي الذي يفرضه مع الجيران لم يساهم في إنعاش العلاقات الاجتماعية بين الجيران وتقويتها، وإنما عمل على إضعافها وتفكيكها بشكل كبير، ويعود السبب في ذلك إلى ضيق المساكن من جهة وإلى ما أصبحت تفرضه الحياة المعاصرة من نمط معيشي معقد، يدفع الأفراد إلى إنشاء علاقات غير عاطفية تكون عقلانية ووظيفية مع الاخرين من جهة ثانية، الأمر الذي يجعلهم يتفادون الزيارات أو يجعلونها مرهونة بالأعياد والمناسبات.

ما يمكن الإقرار به في حدود دراستنا، هو وجود هوة جد واسعة بين الفكر التصميمي والتخطيطي الذي أفرز النموذج السكني لحالة الدراسة وطموحات الساكنين واحتياجاتهم وتصوراتهم من خلال عدم الرضا المعبّر عنه بالتغييرات المحدثة في التصميمات الداخلية للمنازل، وفي تعبير شريحة واسعة من المبحوثين عن رغبتهم في تغيير مقر سكناهم لو توفرت لهم الامكانية لذلك.

في النهاية نعتقد أنه من الضرورة بمكان أثناء تصميم الأحياء السكنية الاجتماعية، الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الساكنة وتصوراتهم أثناء عملية التصميم، ولما لا إشراكهم فيه لكونهم المستهلك الأول للمجال يؤثرون فيه ويتأثرون به.

لائحة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1986.
- رشوان حسين، مشكلات المدينة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2002.
- ديلمي عبد الحميد، دراسة في العمران السكن والإسكان، مختبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، 2007.
- إبرمز تشارلز، المدينة مشاكل الإسكان، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1964.
- سلوى محمد سعيد، الإسكان، المسكن والبيئة، جدة، دار الشروق، 1986.
- زرقة دليلة، "سياسة السكن والإسكان بين الخطاب والواقع –دراسة ميدانية بمدينة وهران-" رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع جامعة وهران – 2 – محمد بن أحمد، السنة الجامعية 2016-2015.
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحق في السكن اللائق، صحيفة الوقائع رقم 21، جنيف، 2010.
- وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 دجنبر 1948.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.
- المملكة المغربية، الدستور المغربي 2011.
- المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، دراسة حول تقييم برنامج السكن الاجتماعي. 2021.
- المملكة المغربية، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، دراسة حول تقييم برامج السكن الاجتماعي بالمغرب، 2016.
- المملكة المغربية، السكن في الوسط القروي: نحو سكن مستدام ومندمج في محيطه، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Adam. N. A. The economic problem of housing, England: Ed Land, Me camilllion, 1975.
- Castells. M. La question Urbaine, Paris : Maspero, 1972.
- Chombart de Lauwe. Des hommes et des villes, Paris : Payot, 1996.
- Chandoin O. La ville des individus, sociologie, urbanisme et architecture, propos croisés, Paris: Le Harmattan, 2004.
- Hadjidj.El. «Urbanification» et appropriation de l'espace, le cas de la ville d'Oran, thèse de doctorat d'Etat en sociologie, Université d'Oran, Juin 2001.
- Havel. J.E. Habitat et logement, Paris: Presses Universitaires de France, 1968.
- Lefebvre. H. Le droit à la Ville. Suivi de Espace et politique, Paris: Anthropos, Collection Points, 1974.
- Lefebvre. H. La Révolution Urbaine, Paris: Gallimard, 1970.
- Massabuau J .La maison espace social, Paris: Presses Universitaires de France, 1983.
- Plouchart L .Comprendre les grands ensembles, une exploration des représentations et des pratiques, Paris: Le Harmattan, 1999.
- Segaud M et autres. Logement et habitat L'état des savoirs, Paris: La découverte, 1998.
- Thyssen. X. Des manières d'habiter dans le sahel Tunisien, Paris: CNRS, 1983.